

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة

كابى الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

١٢ فصلاً مقسمة إلى ثلاثة موضوعات:
الأمن الدولي، والأسلحة، ونزع الأسلحة.
يعرض القسم الأول لبعض التطورات التي
تحدد المشهد الأمني الدولي، فيما يقدم القسم
الثاني معلومات عن الأنماط العالمية
والإقليمية والوطنية للأسلحة ويحللها، بما في
ذلك الإنفاق العسكري، وإنتاج الأسلحة،
والإتجار بالأسلحة والقوى النووية. أما
القسم الثالث، فيركز على نزع الأسلحة،
ويعرض للتطورات التي شهدتها العام ٢٠٠٨
في ما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية
والحد من الأسلحة، وخفض التهديد الذي
تشكله المواد الكيميائية والبيولوجية، والحد
من الأسلحة التقليدية، ومراقبة عمليات نقل
السلع والتكنولوجيا الأخرى ذات الصلة
بالأمن. ويتضمن الكتاب أيضاً عدداً وافراً من
البيانات والتذييلات التي تفهرس اتفاقيات
الحد من الأسلحة وعدم الانتشار،
والمؤسسات الأمنية المتعددة الأطراف، كما
يقدم تسلسلاً زمنياً للأحداث الكبرى التي
شهدتها العام ٢٠٠٨ في الحد من الأسلحة

(١)

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي:
الكتاب السنوي ٢٠٠٩. فريق الترجمة
عمر الأيوبي، حسن حسن [و] أمين
الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات
الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات
الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٨٤٨ ص.

تصدر هذه الطبعة العربية لكتاب
سيبري ٢٠٠٩ - المترجمة عن الأصل،
باللغة الإنكليزية - عن مركز دراسات الوحدة
العربية في إطار التعاون مع معهد ستوكهولم
لأبحاث السلام الدولي. وهي تعكس - كما
يأتي في تقديمها - اهتمام المركز والتزامه
بالعمل المستمر على نشر المراجع ذات الكفاءة
العالية التي تهتم القارئ العربي والباحثين في
مسائل الحرب والسلم والاستراتيجية، ونزع
السلاح، والميزانيات العسكرية، وغيرها من
المسائل ذات الصلة بالأمن الدولي.

يضم كتاب سيبري ٢٠٠٩ - وهو
الإصدار الأربعين من كتاب سيبري السنوي -

الغذائية وارتفاع أسعارها. كما أن العمل العربي المشترك لتأمين الأمن الغذائي العربي ما زال يعاني غياب الإرادة السياسية الجماعية اللازمة لتحقيق التكامل بين البلدان العربية، وتأمين مخزون استراتيجي من الغذاء، يجنب الوطن العربي المزيد من استيراد السلع الغذائية الرئيسية التي غالباً ما تستخدمها القوى الكبرى الموردة لها أداةً لممارسة الضغوط السياسية خدمة لأهدافها ومصالحها؛ «فمن لا يملك غذاءه لا يملك قراره، ومن لا يملك قراره لا يملك مصيره، ويجد نفسه شاء أم أبى ضحية لعبة الأمم».

من هنا يعرض المؤلف لثلاثة سيناريوهات لمعالجة المشكلة: يدعو **السيناريو الأول** إلى التخصص (الفردى) في الإنتاج الغذائي، بحيث تخصص دولة معينة في إنتاج سلعة معينة تعاني دولة أخرى نقصاً فيها، فيتم الاتفاق على تصدير أو تبادل أو مقايضة هذه السلعة بين البلدين. أما **السيناريو الثاني**، فيدعو إلى التخصص في الإنتاج السلعي على صعيد التكتلات، بحيث تخصص مجموعة من الدول في إنتاج سلع معينة تصدرها أو تتبادلها أو تقايضها مع تكتل عربي آخر يعاني النقص فيها ويحتاج إليها. فعلى سبيل المثال تؤمن الصومال والسودان حاجة بلدان المغرب العربي من اللحوم فيما تؤمن بلدان المغرب العربي بالمقابل، حاجات السودان والصومال من السمك المقلب. أما **السيناريو الثالث**، فيقترح شراكة الإنتاج بين القطاع الخاص العربي ونظيره في دول الجوار الصديقة والحليفة للعرب، والمعروفة بتخصصها في إنتاج سلع غذائية معينة من جهة، ووقوفها مع الحق العربي من جهة أخرى.

كما يقدم المؤلف نماذج للإفادة منها،

وعدم الانتشار والأمن الدولي، إضافة إلى نشر مؤشر السلام العالمي ٢٠٠٩.

وتبرز ثلاثة موضوعات رئيسية من الأبحاث والنتائج الواردة في الكتاب: **أولها**، تزايد انتشار العنف الذي يوقع الخسائر المخيفة في صفوف المدنيين، كما هو الحال في أفغانستان على سبيل المثال. **وثانيها**، استمرار الاتجاهات التصاعدية في الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة والاتجار بالأسلحة في الولايات المتحدة وقراراتها المتعلقة بالصراعات في العراق وأفغانستان، إذ قدر الإنفاق العسكري للولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ بنحو ٦٠٧ مليارات دولار، ما يمثل نحو ٤١,٥ بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي. وما تزال الأسلحة النووية تحظى بأهمية مركزية في الاستراتيجية الأمنية للحائزين عليها، حيث يقدر عدد الرؤوس النووية التي تملكها الدول النووية المعروفة والمشتبه بامتلاكها أسلحة نووية بأكثر من ٢٣,٣٠٠ رأس حربي. **وثالثها**، استمرار المؤسسات الدولية في جهودها الهادفة إلى خفض التهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة حتى مع اقتراب الأحداث البارزة لعدم الانتشار، مثل مؤتمر مراجعة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ في أيار/مايو ٢٠١٠.

(٢)

الصادق عوض بشير. **تحديات الأمن الغذائي العربي**. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩. ١٦٧ ص.

يؤكد هذا الكتاب أن سياسات وبرامج الحكومات العربية لتوفير الغذاء الكافي والصحي لمواطنيها بصورة مستدامة ومستقرة، لا تواكب تزايد الطلب على الموارد

فترات سلم، ولا فترات حرب بالمفهوم التقليدي. كما توسع مفهوم الحرب في القرن العشرين ليشمل الحرب ضد المنظمات المسلحة غير النظامية والمجموعات الخارجية على القانون. وبالنسبة إلى مفهوم السلم، فقد توسع بدوره، بحيث باتت المفاوضات والحلول لا تؤدي إلى سلام مستقر، وإنما إلى غياب مظاهر القتال. وزادت مسألة الحرب والسلم تعقيداً بعد أن باتت القوة بيد الدول بدلاً من المؤسسات الدولية.

يتتبع المؤلف محاولات الولايات المتحدة بناء إمبراطورية عالمية سعت إلى تقديمها نموذجاً للقرن الواحد والعشرين تحت شعارات نشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، مستبعداً نجاح مثل هذه المحاولات، نظراً إلى حدود القوة. ويرى أن الإمبراطوريات وخططها الاستعمارية لم تجلب الحضارة للشعوب النامية والمتخلفة، كما يحلو للمنطق الإمبراطوري أن يروج. ويستبعد نجاح نشر الديمقراطية الليبرالية الغربية بشكلها المعلن عبر الحدود، بعدما ثبت عقم تأثيرها في إحداث تحولات اجتماعية جذرية في الدول التي تفرض عليها.

(٤)

بشارة خضر. أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥ - ٢٠٠٨). ترجمة سليمان الرياشي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠. ٣٢٨ ص.

يهدف هذا الكتاب كما يأتي في خلاصته، إلى إجراء «عملية حساب ختامي للشراكة الأورو - متوسطة» التي انطلقت مع «عملية برشلونة» عام ١٩٩٥، وصولاً

في زيادة إنتاج الغذاء منها: الزراعة العمودية أو المزارع الزجاجية الناطحة للسحاب وتحويل المدينة إلى ريف، بدلاً من التركيز على الزراعة خارج المدن، وتطبيق تقنية الزراعة دون حراثة، وخاصة في الأراضي المطرية، وتطبيق الزراعة العضوية، وخاصة في الأراضي البكر، واستخدام البذور المعدلة وراثياً وإعادة النظر فيها، والإفادة من استخدام الإشعاع النووي لمواجهة التغيرات المناخية والأمراض الزراعية.

(٣)

إيريك هوبزباوم. العولمة والديمقراطية والإرهاب. ترجمة أكرم حمدان ونزهت الطيب. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩. ١٤١ ص.

يعرض هذا الكتاب - كما يأتي في تصديره - لموضوعات الحرب والسلم في القرن العشرين، تلمساً للملامح القرن الحادي والعشرين، ويتناول ماضي إمبراطوريات العالم ومستقبلها، وطبيعة القومية، وأفاق الديمقراطية الليبرالية، ومسألة العنف السياسي والإرهاب، وتفاعل هذه الموضوعات في سياق يتسم بالتسارع المتواصل في المجالين الاقتصادي والتقني المرتبطين بعولمة تتحكم في مصائر الشعوب والأمم.

يتناول المؤلف مسألة الحرب والسلم عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية ليظهر أن مفهومي الحرب والسلم في القرن العشرين شهدا تغيراً ملحوظاً، بحيث لم تعد الحرب تبدأ بإعلان عمل عسكري وتنتهي بتوقيع اتفاق سلام، بل اختلط المفهومان لنجد فترات زمنية في هذا القرن، لا هي

المتوسط وممارسة الشركاء على الأرض التي تعكس الخلافات والنزاعات المستمرة، خاصة استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي وغياب الدور الأوروبي الفاعل في تسويته، والشكوك العربية في محاولات دمج إسرائيل في منظومة شراكة إقليمية والتطبيع معها دون مقابل، أو دون تسوية للقضية الفلسطينية، وموضوع الهجرة «غير الشرعية» لفقراء جنوب ضفة المتوسط إلى أوروبا، واتجاه الاتحاد الأوروبي إلى سياسات مقيدة للتنقل باتجاه أوروبا، وتقديم موضوع الأمن وإدانة الإرهاب دون إدانة لاحتلال الأراضي، ومسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة إلى أبرز الإنجازات، فيعرض المؤلف لما تحقق من استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وفتح الأسواق، وبعض الإصلاحات السياسية المحدودة، والسماح بالتقاء منظمات المجتمع المدني، ودفع الهيئات الأكاديمية إلى الاهتمام بالقضايا المتوسطية، ناهيك عن تسهيل الشراكة بين المتعاملين الاقتصاديين.

ويخلص المؤلف إلى أن مجالات التعاون بين دول حوض المتوسط عديدة ومتنوعة، إذ يبقى البحر المتوسط «جسراً يربط وليس حفرة تفصل». لكن الاندماج الإقليمي لا يتحقق بمجرد الإعلان عن الاتحاد من أجل المتوسط، بل بوجود سياسة خارجية أوروبية فاعلة تساعد على إزالة المعوقات التي تحول دون تقارب دول المتوسط، وأبرزها حل الصراع العربي - الإسرائيلي الذي من دون تسويته لن تستقر العلاقات بين العرب والأوروبيين مهما تنوعت التسميات التي تطلق على مشاريع الشراكة.

إلى الاتحاد من أجل المتوسط» عام ٢٠٠٨.

يتناول المؤلف سياسة الجوار و«عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط» ليركز على الفكرة الرئيسية للاتحاد المتوسطي وخطابات منتجها ساركوزي، مثيراً التساؤلات حول ما إذا كانت فكرة الاتحاد تحمل مشروع اتحاد أو اتحاد في المشروعات، وكذلك الأسباب التي أدت إلى الانتقال من مصطلح «الاتحاد المتوسطي» إلى مصطلح «الاتحاد من أجل المتوسط». ويخلص إلى أن عملية برشلونة، وصولاً إلى فكرة الاتحاد من أجل المتوسط، تمحورت حول سبل إقامة شراكة إقليمية بين دول حوض المتوسط، يطلق عليها المؤلف تسمية «الشراكة الإقليمية المتميزة»، وسط أزمات ومسائل عالقة مثل الهجرات «غير الشرعية» من جنوب المتوسط إلى أوروبا، والتحويلات الاقتصادية، والغزو الأمريكي والآسيوي لحوض المتوسط والوطن العربي، وشلل عملية السلام. وإذ يعرض المؤلف لعملية برشلونة التي جاءت في مرحلة من العلاقات المضطربة بين ضفتي المتوسط، يرى أن السؤال الذي يبقى قائماً يتمحور حول ما إذا كانت هذه العملية في الاتجاه الصحيح، وما حققته الشراكة الأورو - متوسطية منذ إعلانها.

يؤكد المؤلف أن الكتاب ليس دفاعاً عن السياسات الأوروبية تجاه البلدان المتوسطية، ولا هو لائحة اتهام ضدها، لذا يعرض للانتقادات التي تعرضت لها عملية برشلونة، وإنجازاتها على السواء. ويرى أنه من أبرز الانتقادات التي توجه إلى عملية برشلونة وجود فجوة بين البيانات الرسمية الداعية إلى الشراكة بين دول ضفتي

(٥)

حسام شحادة. **موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي**. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩. ١١٧ ص.

يبحث هذا الكتاب - كما يأتي في تصديره - في موضوع المياه بوصفه قضية ساخنة ومركزية في التنمية والسياسات، وفي الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث تشكل المياه محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في المنطقة. ويسعى الكتاب إلى تقديم تصور مستقبلي من أجل مواجهة الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية عموماً، والمياه الفلسطينية بشكل خاص.

يشدد المؤلف على أن مشاريع التسوية في المنطقة ترتبط بالمياه التي تشكل أحد أهم عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى إبقاء السيطرة على مصادر الموارد المائية في الضفة الغربية، وفي الجولان السورية، وما تبقى من مناطق ما زالت تحتلها في جنوب لبنان. ونظراً إلى ازدياد حاجتها إلى المياه، تسعى إسرائيل إلى الإفادة من مياه الفرات عبر التفاوض مع تركيا على إمدادها بالمياه، ولها أطماع بمياه النيل وحوض الأردن. ويمكن الحديث في هذه المرحلة عن مشروع قناة البحرين - الأحمر والميت - والمكاسب الإسرائيلية المتوقعة من هذا المشروع.

ويحذر المؤلف من استمرار التفكك العربي وعدم التنسيق بين الأطراف العربية من أجل وضع استراتيجية عربية شاملة لتحقيق الأمن المائي العربي، والعمل على

وضع صيغ قانونية تؤكد الحقوق العربية في المياه التي تأتي من خارج الوطن العربي، وتشجيع المستثمرين العرب على زيادة استثماراتهم في المشاريع المائية.

(٦)

حسن نافعة. **إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي**. ترجمة أكرم حمدان ونزهت الطيب. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩. ٢٤٨ ص.

لا يخفى أن المطالبة بإصلاح الأمم المتحدة تصاعدت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واندفاع الولايات المتحدة نحو الهيمنة والتفرد بإدارة الشؤون الدولية، وسعيها إلى تعميم قيمها من خلال الترويج لـ «عولة مثيرة للجدل»، واستخدام مجلس الأمن الدولي منصة لتصفية الحسابات مع الدول التي كانت مناهضة لها أثناء الحرب الباردة أو ترهيب تلك التي ترفض الإملاءات الأمريكية، الأمر الذي أفقد الأمم المتحدة الكثير من مصداقيتها نتيجة ازدواجية المعايير في التعامل مع الأزمات الدولية. هذا ما يؤكد د. حسن نافعة في هذا الكتاب، متناولاً مسيرة الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة، وصولاً إلى أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ وإعلان الحرب الأمريكية على أفغانستان، ثم غزو العراق.

يعرض المؤلف لنشأة الأمم المتحدة في ضوء التحالفات التي أملتتها الحرب العالمية الثانية، ويتناول التحديات التي واجهتها خلال فترة تعايشها مع نظام ثنائية القطبية حتى سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة. ويرى أنه على الرغم من التحديات

مستويين من مستويات الدين: العقائدي والتعبدية؛ فمن الناحية العقائدية تهتم السلفية بإعادة تقنين الدين، هادفة إلى الترشيح الأخلاقي للعقائد المعيشة. وعلى المستوى التعبدية، تهتم السلفية بإعادة تقنين الشعائر الدينية بتوحيد نماذجها، كلماتها، إشارات، وإجراءاتها، لكي تحافظ على النشاط الشعائري الأصلي في مواجهة البدع المستجدة». ومن الناحية السوسولوجية تتمظهر هذه النزعة الدينية وتتجلى في حركات «تحاول ضمان الاستقلالية تجاه العلاقات الاجتماعية السائدة»، و«الحفاظ على أقصى حد من الحرية تجاه ما درج عليه المجتمع الرسمي من عادات وسلوكيات دينية، مستوحية طقوسها الخاصة من مذهبية دينية أخرى أحياناً، أو من تأويل مختلف للديانة الرسمية».

يسعى المؤلف إلى تفكيك الجهاز الأيديولوجي للخطاب السلفي وما يحتويه من رموز ومعان، ويتناول المواقف الملموسة للسلفيين المغاربة من خلال ممارساتهم على أرض الواقع. ويخلص إلى أن الحركات السلفية في المغرب شهدت موجات انشطارية متوالية أفضت إلى توزعها إلى عدد من الاتجاهات يصل الاختلاف بينها حدّ التناقض، لكن التيار الأكثر انتشاراً بين السلفية المغربية هو تيار ما يعرف بـ «السلفية التقليدية» الذي يركز على مسألة تصحيح الاعتقاد ومسائل العبادات، يليه تيار «السلفية العلمية» الذي يشدد على إحياء التراث وتكوين نخبة علمية سلفية. والتياران «يشغلان دونما أي مقارنة للسياسة...»، علماً أن الانتقال سهل وميسور من السلفية التقليدية والعلمية إلى «السلفية الجهادية» نتيجة الفراغ السياسي الذي يتركه هذان التياران من خلال ابتعادهما عن السياسة.

التي واجهتها، فقد ألت الأمم المتحدة دوراً مهماً في تصفية حقبة الاستعمار وقضايا التنمية. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، دخلت الأمم المتحدة في عهد جديد من عملها، حيث نشطت من آلياتها في عمليات حفظ السلام. لكنه تبين بعد أحداث «١١ سبتمبر» وسياسات إدارة بوش الابن، أن الولايات المتحدة يمكنها تجاهل الأمم المتحدة والقوانين الدولية والتصرف منفردة - كما حصل في العراق - الأمر الذي أفقد الأمم المتحدة الكثير من مصداقيتها في معالجة الأزمات. لذا يدعو المؤلف إلى وضع برنامج لإصلاح الأمم المتحدة يبدأ بوضع صياغة واضحة لميثاق الأمم المتحدة تجنباً للتأويلات والتفسيرات المختلفة، ويلحظ إعادة النظر بميزان القوى على الساحة الدولية، تمهيداً لإعادة تشكيل مجلس الأمن الدولي ليضم قوى صاعدة على الساحة الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والهند والبرازيل، ناهيك عن ضرورة إعادة النظر بالهيكل التنظيمي للمنظمة الدولية وإحداث توازن بين أجهزتها.

(٧)

عبد الحكيم أبو اللوز. الحركات السلفية في المغرب (١٩٧١ - ٢٠٠٤): بحث أنثروبولوجي سوسولوجي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٦٣ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٩)

يؤكد المؤلف صعوبة تقديم تعريف شامل لمفهوم السلفية، لكنه يخلص إلى أنه في ضوء تقدم البحث الميداني في أوجه نشاط الحركات السلفية العاملة في المغرب، يمكن صياغة مفهوم للسلفية بوصفه «نزعة احتجاجية على التطورات التي طرأت على

(٨)

مايكل ج. ساندل. **الليبرالية وحدود العدالة**. ترجمة محمد هناد؛ مراجعة الزبير عروس [و] عبد الرحمن بوقاف. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩. ٣٨٤ ص. (فلسفة)

يعرض المفكر الأمريكي مايكل ساندل في هذا الكتاب للجدل القائم بين «الليبراليين» الذين يتمسكون بالحرية الفردية قبل أي اعتبار، و«الجماعاتيين» الذين يشددون على سيادة قيم الجماعة، ومن ثم إرادة الأغلبية، باعتباره أن الفرد ليس كياناً مجرداً أو خالصاً، بل هو مرتبط بنسيج من العلاقات الاجتماعية والإنسانية. وكما تفيد مقدمة المترجم، ينتقد ساندل كلا الفريقين، لأن الليبراليين يقولون بوجوب فصل الحقوق عن المذاهب الأخلاقية والدينية، بينما يقول الجماعاتيون بقيام هذه الحقوق على هذه المذاهب، مما جعل الفريقين يتجنبان الحكم على الغايات التي تتوخاها الحقوق. ويخلص المؤلف إلى أن هناك بديلاً ثالثاً أكثر وجاهة، ألا وهو اعتبار الحقوق مرهونة في تبريرها، بالأهمية الأخلاقية التي تخدمها؛ بمعنى أن أهمية الحقوق تبقى مرتبطة بالقيم الأخلاقية التي تسعى إلى تحقيقها.

يتناول ساندل مقولة المجتمع الليبرالي التي تشدد على حرص المجتمع على عدم إملاء أية طريقة معينة في الحياة على أفرادها، تاركاً لهم أكبر حرية ممكنة في تحديد القيم التي يتبنونها والغايات التي يسعون إليها في الحياة. ويرى أن هناك مغالطة في هذه المقولة، ذلك أن هناك شروطاً اجتماعية في تشكيل القيم الفردية. ويوضح أن الاستقلالية الفردية التي تتغنى بها الليبرالية

مجرد وهم، ما دامت طبيعة الإنسان اجتماعية أصلاً؛ إذ لا وجود لذات متعالية خارج المجتمع والتجربة. ويبحث في تقديم الليبراليين للحقوق على الاعتبارات الأخرى، أو فصل هذه الحقوق عن القيم، مثل العدالة والخير، متناولاً، على سبيل المثال «الحق في الحرية الدينية» و«الحق في حرية التعبير». ويوضح أن أهمية الحق في الحرية الدينية، على سبيل المثال، لا تكمن في أنها خيار حر وطوعي للفرد، بقدر ما هي كامن في علاقاتها بالخير والفضائل الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها. أما بالنسبة إلى الحق في التعبير، فيدعو إلى التمييز بين التعبير الحر والتعبير الحاقق، ليشير إلى وجود قيود على التعبير الحاقق بسبب الأذى الذي قد ينجم عنه. وينطبق الشيء نفسه بالنسبة إلى المبادرة الفردية في الاقتصاد الليبرالي والقيود التي تتطلبها العدالة الاجتماعية.

يقدم الكتاب تصوراً أفضل لحياة الفرد والجماعة مما تسمح به الليبرالية. ويصعب تصور ذلك من دون تكامل بين الحقوق والقيم الأخلاقية. وما الحديث عن «الليبرالية المتوحشة» وسبل معالجة ما نجم عنها من أزمات، سوى دليل على صوابية ساندل.

(٩)

محمود ممداني. **دارفور: منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب**. ترجمة عمر سعيد الأيوبي؛ مراجعة منى جهمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٣٨٤ ص.

في هذا الكتاب دعوة صريحة إلى إعادة النظر في قراءة أزمة دارفور ومقولات الكثير من المعنيين بإنقاذ دارفور التي تطالب بالتدخل لوقف «الإبادة الجماعية» حتى قبل

الأطراف الأخرى، والثاني على اتهام الرئيس السوداني عمر حسن البشير بالوقوف وراء الإبادة الجماعية، فيما استمر تصوير النزاع من قبل وسائل الإعلام بوصفه إبادة جماعية يرتكبها العرب ضد الضحايا الأفارقة على أساس عرقي. ويكشف المؤلف في هذا السياق عن أن النزاعات بين القبائل المتخاصمة على طول محور الشمال - الجنوب كانت عربية وغير عربية، في حين إن القبائل المتخاصمة على محور الجنوب - جنوب عربية في الجانبين، لكن وسائل الإعلام سعت إلى التعتيم على محور الجنوب - جنوب بهدف تصويره كنزاع عرقي وإظهار العنف بوصفه إبادة جماعية.

يشدد المؤلف على أن استمرار المعنيين بإنقاذ دارفور في الترويج للتدخل العسكري تحت شعار حماية حقوق الإنسان ووقف «الإبادة الجماعية» - المثيرة للجدل في حالة السودان - دون معالجة أسباب النزاع لن يؤدي إلى السلام والاستقرار في السودان. ويخلص إلى أن السلام يتطلب حلاً ثلاثياً عن طريق المفاوضات، وإصلاح السلطة في السودان، وإصلاح أنظمة الأرض والحكم داخل دارفور.

(١٠)

يونس الجمرة. الرؤية العقائدية: الجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي. عمان: المؤلف، ٢٠٠٩. ٢٨٨ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى توضيح الرؤية العقائدية للمحافظين الجدد ومكوناتها منذ نشأتها، وصولاً إلى الجيل الثاني من المحافظين الجدد، متتبعاً التأثير الديني في التوجه السياسي الأمريكي نحو المشرق

فهم واقع دارفور والأسباب التي أدت إلى العنف. وتستند دعوة المؤلف إلى معطيات مفادها أن دعاة التدخل من أجل حقوق الإنسان دون معرفة واقع ما يجري في دارفور أو أسبابه أسهموا في تفاقم الأزمة بدلاً من تسويتها، بحيث اتجهوا إلى إلباسها ثوب الحرب على الإرهاب لتبرير التدخل العسكري، بدلاً من المصالحة والسلام. من هنا، يبحث المؤلف في أسباب الصراع في دارفور، ليظهر أن العنف في دارفور كان مدفوعاً بالصراع على الأرض نتيجة الإرث الاستعماري الذي قسم دارفور بين القبائل، فأعطى بعضها أراضي وحرر الأخرى. وفاقم الجفاف والتصحر هذا الصراع، فأخذ شكل الحرب الأهلية المحلية (١٩٨٧ - ١٩٨٩)، قبل أن يتحول إلى تمرد ضد الحكومة السودانية بدءاً من العام ٢٠٠٣، ويتحرك مديرو الحرب على الإرهاب، وخاصة في الولايات المتحدة للإيقاع بالحكومة السودانية وحماية المتمردين باسم العدالة. وقد تجاهل دعاة التدخل دور القوى الخارجية في تأجيج النزاع في دارفور خلال الحرب الباردة، نتيجة النزاع على التشاد بين ليبيا من جهة، والولايات المتحدة في عهد ريغان وفرنسا وإسرائيل من جهة أخرى، كما تجاهلوا النزاع على الأرض. وصدر تقريران دوليان عن دارفور بعد أعمال العنف: الأول عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بدارفور عام ٢٠٠٥، والثاني عن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠٨). ولم يلحظ أي منهما مسألة النزاع على الأرض ودور القوى الإقليمية والدولية في مفاصلة الصراع وعسكرته إبان الحرب الباردة والحرب اللاحقة على الإرهاب، فركز الأول على دور الحكومة السودانية في عسكرة الصراع والتدخل بعنف ضد التمرد دون ذكر لدور

على ضرورة تفرد الولايات المتحدة في الحفاظ على النظام العالمي الديمقراطي الحر، والاهتمام بالقوة العسكرية، ودعم الإصلاح السياسي في العالم، والالتزام بالتعامل مع دول العالم من منظور الخير والشر دون اعتبار لأي منظور وسطي بينهما.

أما العقائدية التي يعتنقها الجيل الثاني، فيرى المؤلف أنها جاءت من المسيحية البروتستانتية - اليمين المسيحي - ومن اليهودية، ذلك أن البروتستانتية تؤمن بوثيقة اليهود القديمة - التوراة - أكثر من إيمانها بالإنجيل الكتاب الأصيل للمسيحية. ويرى المؤلف أن نواة نشأة المحافظين الجدد غرست في البيئة الأمريكية منذ أن بدأ الغزاة الأوروبيون يستأصلون سكان القارة الأصليين من الهنود الحمر، ويغرسون مكانهم جيلاً جديداً من الأوروبيين يحملون معهم مبادئ التوراة، وهناك ترجموا أول كتاب يهودي المعروف بـ «المزامير».

العربي. ويتوقف عند السياسة الخارجية لإدارة بوش الابن التي استندت إلى معتقدات دينية يؤمن بها، والتي عبرت بوضوح عن الرؤية العقائدية للجيل الثاني من المحافظين الجدد.

يرى المؤلف أن ظهور الجيل الأول من المحافظين الجدد كان في الستينيات من القرن الماضي، وهو الجيل المؤسس الذي ضم أشخاصاً مثل إيرفنج كريستول الملقب بالأب الروحي للمحافظين الجدد. أما الجيل الثاني، فقد ظهر في التسعينيات، وانضم إليهم في هذه الفترة من بقي من أبناء الجيل الأول. وما ميز الجيل الأول من الجيل الثاني هو أن الأول كان يدرك أن للقوة حدوداً، فيما تمسك الثاني بضرورة تولي أمريكا قيادة العالم بأي ثمن كان. وقد تبلورت أهداف الجيل الثاني من المحافظين الجدد في العام ١٩٩٦ مع تأسيس «مشروع من أجل عصر أمريكي جديد» الذي شدد

ثانياً: كتب أجنبية

(١)

الأمريكية المتعاقبة على استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يدين إسرائيل أو يضع قيوداً على سياساتها العدوانية والاستيطانية. وقد صدرت دراسة في العام ٢٠٠٦ لأستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو جون ميرشيمر، وستيفن والت أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد حول «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية» تؤكد مدى تحكم اللوبي الإسرائيلي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي. كما لا يخفى أن أغلبية مراكز الدراسات والبحوث الأمريكية تقع تحت سيطرة

Dan Fleshler

Transforming America's Israel Lobby: The Limits of Its Power and the Potential for Change
Washington, DC: Potomac Books, 2009. ix, 267 p.

تأثير اللوبي الإسرائيلي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي يبدو محسوماً لدى الكثير من المتابعين للسياسة الأمريكية إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي، ذلك أن الالتزام الأمريكي في حماية أمن إسرائيل واضح وصريح، سواء على الصعيد العسكري أو في مجلس الأمن الدولي، حيث تنافست الإدارات

يقرّ المؤلف بصعوبة قيام لوبي يهودي جديد ليبرالي ومعتدل قادر على منافسة إيباك في المدى المنظور، لكنه يتحدث عن إمكانية تمكن مثل هذا اللوبي من إنهاء التفرد الذي تمارسه إيباك في التعبير عن وجهات نظر اليهود الأمريكيين. هذا الجدل، في كل الأحوال ليس بجديد، وهو أشبه بالجدل الذي يثيره العديد من القيادات والقوى السياسية على الساحة العربية في مقاربتها لعملية السلام من خلال الرهان على وجود اختلاف بين حكومات اليمين الإسرائيلي وحكومات اليسار، أو بين إدارات أمريكية جمهورية وأخرى ديمقراطية، الأمر الذي ثبت عقمه حتى الآن. وقد يرى البعض أنه لا ضير في الرهان على قيام لوبي إسرائيلي معتدل يسعى إلى السلام. ولكن، على الصعيد العربي، يخشى أن يأتي مثل هذا الرهان أو الجدل في سياق تغطية العجز العربي الرسمي، أو الترويج للتطبيع مع إسرائيل.

(٢)

Eugene Rogan

The Arabs: A History

New York: Basic Books, 2009. 592 p.

يعرض يوجين روغان، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة أوكسفورد، في هذا الكتاب لنحو خمسة قرون من التاريخ العربي، بدءاً بالفتوحات العثمانية، مروراً بمراحل الاستعمار البريطاني والفرنسي، وصولاً إلى فترة ما بعد الحرب الباردة وأحداث «١١ سبتمبر» واندفاع الولايات المتحدة نحو التفرد بإدارة الشؤون الدولية، خاصة خلال حقبة بوش الابن، وانتخاب أوباما رئيساً للقطع مع هذه الحقبة.

يتوقف المؤلف عند معركة مرج دابق التي أنهت حكم المماليك المصرية على يد

الجماعات الموالية لإسرائيل. وربما تعكس اهتمامات المسؤولين الأمريكيين بالاجتماعات السنوية للجنة العلاقات العامة الأمريكية - الإسرائيلية (إيباك) (AIPAC)، إحدى أبرز منظمات الضغط الإسرائيلي في الولايات المتحدة، مدى تأثير هذه اللجنة في السياسة الأمريكية وتوجيه الرأي العام الأمريكي لصالح إسرائيل.

لا ينكر دان فيلشغر، المستشار الإعلامي السابق لمنتهى السياسة الإسرائيلي، في هذا الكتاب، ما تتمتع به إيباك من نفوذ لارتباطها بشبكة من العلاقات بالقوى السياسية اليمينية في إسرائيل والولايات المتحدة وقيادات حزبية وإعلامية تبني الاتجاه المحافظ. ويشارك ميرشيمر ووالث، الرأي بأن إيباك لا تمثل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لكنه يتوقع أن يتلاشى نفوذها تدريجياً مع إمكانية قيام لوبي جديد يمثل التوجهات الليبرالية المعتدلة لغالبية اليهود في الولايات المتحدة، في مقابل إيباك اليمينية المحافظة. ويرى في ظهور منظمة «جي ستريت» اليهودية التي تستهدف تمثيل وجهات نظر اليهود المعتدلين واليساريين، مؤشراً على إمكانية التغيير والتوجه نحو دعم سياسة أمريكية معتدلة ومتوازنة في الشرق الأوسط، تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمريكية، وتسعى إلى تسوية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس قيام دولتين، وإلى تحسين الصورة النمطية السلبية للولايات المتحدة في العالم الإسلامي. ويرى المؤلف أن الرئيس أوباما ليس بعيداً عن هذا التوجه الهادف إلى تجاوز المواقف اليمينية المحافظة لإيباك والوصول إلى تسوية للمسألة الفلسطينية وتحسين العلاقة مع العالم الإسلامي.

الانفصال عام ١٩٦١، ثم كانت النكسة في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ويرى المؤلف أن هذه التطورات كان لها الأثر في أداء التيار القومي الذي أخذ بالتراجع بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠.

ويعرض المؤلف لحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ واستخدام سلاح النفط، وصولاً إلى كامب ديفيد واغتيال السادات، وظهور القوى الإسلامية، كقوى مؤثرة في الجهاد ضد السوفيات في أفغانستان في الثمانينيات. وكذلك صعود حزب الله عقب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وصولاً إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦، ثم الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وينتقل المؤلف إلى الخليج حيث تركز الاهتمام الأمريكي على استهداف العراق، وصولاً إلى احتلاله عام ٢٠٠٣ في سياق الحرب المفتوحة التي أعلنتها إدارة بوش الأب على الإرهاب بعد أحداث «١١ سبتمبر».

وفي الكتاب فرضيات مثيرة للجدل، تعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا تعطي المقاومة ما تستحقه من تقدير، علماً أن الاستهداف الخارجي للعرب لم يتوقف عبر تاريخهم الحديث.

(٣)

Robert D. Lee

Religion and Politics in the Middle East: Identity, Ideology, Institutions, and Attitudes

Boulder, CO: Westview Press, 2009. 352 p.

يعرض هذا الكتاب للتفاعل بين السياسة والدين في الشرق الأوسط من خلال دراسة مقارنة لأربع دول: هي مصر وإسرائيل وتركيا وإيران. ويبحث في

العثمانيين عام ١٥١٦، معلنة بداية الحكم العثماني للمنطقة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. ويسلط الضوء على السياسة التي انتهجها العثمانيون بعد استتباب الأمر لهم في كافة أرجاء بلاد الشام. ويتوقف عند حكم محمد علي في مصر وموجة الإصلاحات التي شهدتها المنطقة. ويعرض للحرب العالمية الأولى وخسارة تركيا - التي وقفت إلى جانب ألمانيا - الحرب، واندفاع بريطانيا وفرنسا إلى تقاسم تركة الأمبراطورية العثمانية، وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية ونكبة فلسطين ١٩٤٨. ويتوقف المؤلف عند تأمر الدول الغربية على العرب منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ الذي تعهدت فيه بريطانيا إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. وإذا ما كانت بداية القرن التاسع عشر تميزت بالاستياء العربي الشديد من سياسات الحكم العثماني، فإن العرب لم يجنوا من حقبة الاستعمار الأوروبي - من الحرب العالمية الأولى حتى زرع الكيان الصهيوني في المنطقة - سوى التأمر على قضاياهم، إذ خطط لنكبة فلسطين في أوروبا، وكان لذلك وقعه المزلزل في المنطقة العربية، فأذنت النكبة بنهاية النفوذ الأوروبي في المنطقة.

ودخلت المنطقة العربية الحرب الباردة بشعور قومي متصاعد أججته «ثورة يوليو» بزعامة عبد الناصر. وكانت مصر محور التطورات التي شهدتها المنطقة، فيما سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية بدلاً من الاستعمار الأوروبي. وانقسمت البلدان العربية إلى دول تدور في فلك الغرب، وأخرى تدور في فلك الاتحاد السوفياتي. وفي عام ١٩٥٨ قامت الوحدة بين مصر وسورية، وهلل العرب لقيامها، إلى أن حدث

تحطيم الحلم الأمريكي من خلال الحرب على قواعد الأسواق الحرة والحكومة المحدودة، ويذهب إلى أبعد من ذلك ليلتهمه بالسعي إلى تطبيق نمط الديمقراطية الاشتراكية الأوروبية. وقد تجاهل المؤلف الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة، والتي دفعت الحكومة الفدرالية إلى التدخل لمعالجة الأزمة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه نتيجة غياب الرقابة والضوابط التي تحمي الليبرالية نفسها من الانهيار.

ولكن، بغض النظر عن الجدل الذي أثاره المؤلف وهو ليس الأول من نوعه، فإن الحملة التي شنّها على أوباما تترافق مع حملات سياسية، تشير إلى أن أوباما بدأ يفقد بريقه - حتى على الصعيد الداخلي - بعدما تلاشت محاولاته تحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج - على الأقل في المنطقة العربية - نتيجة تراجعها عن مواقفها من الاستيطان الإسرائيلي أمام تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، ناهيك عن الانتقادات الأمريكية التي وجهت إليه على خلفية ترده في زيادة القوات الأمريكية في أفغانستان.

(٥)

Michael Irving Jensen

The Political Ideology of Hamas: A Grass-roots Perspective

translated from Danish by Sally Laird

[Rev. and updated ed.].

London; New York: I.B. Tauris, 2009. ix, 204 p. (Library of Modern Middle East Studies; 64)

يعرض الباحث الدانماركي في المعهد الدانماركي للدراسات الدولية مايكل ينسن في هذا الكتاب لنشأة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وتطور مواقفها السياسية إزاء

مجالات أربعة يتم فيها هذا التفاعل في كل بلد، هي: الهوية، والأيديولوجية، والمؤسسات، والثقافة السياسية.

يأخذ المؤلف في الاعتبار فرضية مفادها أن الدين يشكل عقبة أمام التطور السياسي، وذلك في مقابل فرضية معاكسة تنفي أساساً وجود علاقة سببية بين الدين والتطور السياسي. ويخلص إلى أن السياسة تؤثر في الدين بقدر أو أكثر من تأثير الدين في السياسة. ويجد أن طبيعة التنظيمات والممارسات الدينية في الشرق الأوسط لا يمكن فهمها من دون الرجوع إلى المجال السياسي الوطني.

ما يخلص إليه المؤلف يجدد الجدل بين الديني والسياسي الذي لم يحسم في الشرق الأوسط حتى الآن. لكن الفضاء السياسي الوطني غالباً ما كان يتجه إلى صالح السياسي من حيث الممارسة واتخاذ القرارات بموجب السلطات التي كرستها المؤسسات الدستورية للسياسي، على الأقل في البلدان العربية.

(٤)

Tommy Newberry

The War on Success: How the Obama Agenda Is Shattering the American Dream

Washington, DC: Regnery Pub., 2010. 256 p.

يأتي هذا الكتاب في إطار حملة منظمة ضد سياسة أوباما الاقتصادية، وربما في إطار الجدل حول برنامج الضمان الصحي الذي تمكن الرئيس الأمريكي من تمريره. ويمكن أن يدرج الكتاب في إطار الجدل حول مفهوم «العدالة الاجتماعية» والقانون الطبيعي الذي يقر بعدم المساواة. ويتحدث المؤلف عن أجندة للرئيس أوباما تهدف إلى

الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي امتدت من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٣. وكانت في البداية تصر على تحرير كامل فلسطين، ثم ما لبثت - في التسعينيات - أن قبلت بقيام دولة فلسطينية على خطوط عام ١٩٦٧. كما قبلت بمبدأ التسوية على أساس قيام دولتين. مع ذلك، تقرر محاصرتها وعزلها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة و«المجتمع الدولي» منذ أن فازت بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦. وبحسب المؤلف، حرصت حماس على تجنب الصدام العسكري مع حركة فتح، إلى أن حاولت العناصر الموالية لفتح في قطاع غزة الانقلاب على حماس عام ٢٠٠٧، فكان قرار حماس باللجوء إلى الصدام المسلح والسيطرة على القطاع. ويخلص المؤلف إلى أن مواقف حماس ليست بعيدة عن مواقف مختلف الأطراف المعنية بعملية السلام. وإذا ما أريد لمفاوضات السلام أن تنجح، فقد حان الوقت أن يشرك المجتمع الدولي حماس في مفاوضات التسوية.

ثالثاً: تقارير المراكز البحثية

الوطن العربي - لديه أيديولوجية دينية وبرنامج سياسي، ويشارك في العمل السياسي القانوني، أملاً في إنجاز إصلاحات دستورية واجتماعية واقتصادية. لكنه يوضح أن هذا التجمع يختلف عن معظم الإسلاميين العرب الآخرين، لكونه يجمع بين العناصر القبلية وتأثيرات الإخوان المسلمين والجماعات السلفية الأكثر تشدداً في اليمن. ونتيجة لذلك، فهو يواجه انقسامات داخلية عميقة حول علاقته مع النظام الحاكم، ودوره في المعارضة، ومشاركة المرأة في السياسة. إضافة إلى ذلك،

النزاع الفلسطيني مع إسرائيل، بهدف تصحيح المواقف النمطية من حركة حماس التي غالباً ما تتركز على اعتبار الحركة منظمة عسكرية متطرفة ترفض عملية السلام. ويهدف الكتاب إلى تشجيع المجتمع الدولي على الحوار مع حماس وإشراكها في عملية التسوية بدلاً من مواصلة سياسة حصارها وعزلها، وذلك حرصاً على الوصول إلى تسوية مشرفة تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة من خلال المفاوضات.

يرى المؤلف أنه بخلاف الصورة النمطية عن حماس، فهي حركة إسلامية معتدلة، لا تسعى إلى فرض تفسيرها للإسلام على المجتمع من فوق. وهي إذ تدعو إلى التمسك بمبادئ وقيم الإسلام من أجل استعادة وحدة المجتمع ومقاومة الاستعمار الغربي، فشأنها في ذلك شأن الحركات الإسلامية الأخرى، ولا غرابة في الأمر. وقد نشأت الحركة بوصفها الجناح المقاوم لجماعة الإخوان المسلمين، وذلك خلال

(١)

Amr Hamzawy,

«Between Government and Opposition: The Case of the Yemeni Congregation for Reform»,

Carnegie Papers (Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Center), no. 18 (November 2009).

يرى الباحث في مركز كارنيغي للشرق الأوسط د. عمرو حمزاوي في هذه الدراسة أن التجمع اليمني للإصلاح - على غرار الأحزاب والحركات الإسلامية في أنحاء

والخبرة في الجامعة نفسها د. شانون دوسي، إضافة إلى الخبر في الهيئة الطبية الدولية أغرون فيراتي.

تمحور النقاش حول النزوح بسبب القتال والعنف في العراق، وخاصة في العام ٢٠٠٦، وآثاره الخطيرة في حياة العراقيين، وأجمع المشاركون على أن اللاجئين العراقيين إلى دول الجوار والنازحين داخلياً يواجهون نقصاً في فرص الحصول على الرعاية الصحية في مجتمعاتهم المحلية داخل العراق وخارجه. والسبب الرئيسي لذلك هو هجرة الأطباء المؤسسات الطبية العراقية إلى دول أخرى بسبب العنف وعدم شعورهم بالأمان. وترى إليزابيث فارس أن الصحة مسألة أساسية، في جميع مراحل النزوح واللجوء، ذلك أن حصول اللاجئين على الخدمات الصحية لأنفسهم أو لأسرهم من بين العوامل الأساسية التي تحدد فترة استقرارهم في المجتمعات الجديدة التي نزحوا أو لجأوا إليها، تماماً مثل تأمين المسكن والعمل. وتؤكد أن الوصول إلى الخدمات الصحية - إلى جانب تأمين سبل العيش - يشكل أحد المفاتيح الرئيسية لعودة اللاجئين في العراق.

وتناول النقاش تراجع مستوى خدمات المستشفيات في بغداد نتيجة تصاعد موجات هجرة الأطباء المتخصصين بسبب تزايد العنف وصعوبة ملء المراكز الشاغرة بالاختصاصيين المؤهلين، والنقص في التجهيزات الطبية، وانعكاس الخسارة التي أصابت الجسم الطبي على النظام التعليمي. وخلص المشاركون إلى أن أغلبية الأطباء - شأنهم شأن كافة النازحين واللاجئين - ليسوا في وارد العودة إلى الأماكن التي

فالتجمع لم يدخل الحكم من باب المعارضة، فقد بقي حتى العام ١٩٩٧ الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم، وتمرس بالتنقل بين المعارضة وتأييد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وهذا ما أبقاه حالة استثنائية بين نظرائه من الأحزاب الإسلامية.

سعى حزب التجمع اليمني للإصلاح إلى الموازنة بين التعاون مع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم والمعارضة منذ انخراط التجمع في «اللقاء المشترك» المعارض عام ١٩٩٧ بهدف تحقيق درجة من التأثير في الخيارات السياسية الأساسية، كما سعى إلى الموازنة بين المصالح القبلية والسياسية والتفسيرات المختلفة للبرنامج الإسلامي للحزب، بالإضافة إلى الموازنة بين كلٍ من القواعد الشعبية الموالية للحكم وتلك المعارضة له. ونتيجة لذلك، بقي موقع التجمع بين المعارضة والحكم مدار بحث وتساؤل.

(٢)

Elizabeth Ferris [et al.],

«Monitoring Health Services among Iraqi Refugees and Internally Displaced Persons»,

Brookings Institution, Washington, DC (15 December 2009).

استضاف معهد بروكينغز في واشنطن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حلقة نقاشية حول مراقبة الخدمات الصحية بين النازحين في داخل العراق واللاجئين العراقيين في كل من الأردن وسورية. وقد أدارت الحلقة إليزابيث فارس المديرية المشاركة في مشروع مؤسسة بروكينغز - بيرن بشأن التشرد الداخلي، وشارك فيها الخبر في الشؤون الصحية واللاجئين في جامعة جونز هوبكنز د. جيلبرت بيرنهام،

بالنسبة إلى الكثير من العرب السنة والشيعية، وخاصة السنة، فيجدون أن إدارة الموارد النفطية ترتبط بشكل وثيق بوحدة العراق الجغرافية، وأن كيفية عمل هذه الإدارة هي التي ستحدد ما إذا كان العراق سيبقى بلداً موحداً أم لا.

ويضيف التقرير أن إدارة بوش كانت قد أدركت أهمية الارتباط بين تقاسم الموارد النفطية والتسوية السياسية، ودفعت باتجاه قانون النفط والغاز. لكن هذا القانون معني بشكل أساسي بالتعاقد النفطي وإجراءات الاستثمار، أي لا يعالج مسألة تقاسم الموارد النفطية. لذا يدعو التقرير الولايات المتحدة إلى تأدية دور مساعد للقوى السياسية في العراق من أجل الوصول إلى اتفاق شامل على تقاسم الموارد النفطية قبل الانسحاب من العراق، حتى لو تطلب الأمر إجراء تعديلات دستورية تكميلية تحدد آلية تقاسم الموارد، وتضمن أن المناطق الغنية بالنفط لن تنسحب من الاتفاق الذي يتم الوصول إليه أو تتجاوزته. ويعتبر التقرير أن مثل هذا الاتفاق قد يؤدي إلى تسوية الخلاف بين العرب والأكراد على مدينة كركوك الغنية بالنفط وغيرها من المسائل الحدودية الداخلية، ويؤدي بالتالي إلى تسوية سياسية شاملة قد تمهد للاستقرار في البلاد.

(٤)

Stratfor Global Intelligence,
«Annual Forecast 2010», (4 January 2010).

يتضمن هذا التقرير الصادر عن ستراتفور للاستشارات الأمنية أبرز الأحداث التي شهدتها العالم خلال العام ٢٠٠٩، وموجزًا عن التطورات المتوقعة في العام ٢٠١٠. ويمكن التوقف عند موضوع الركود الاقتصادي العالمي الذي هيمن على مسرح

نزحوا عنها - والتي باتت بيئة جديدة بالنسبة إليهم - من دون تأمين الأمن وسبل العيش والخدمات العامة على أنواعها، وتوفير الظروف الملائمة لإعادة اندماجهم في البيئة الجديدة. وهذا يتطلب التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية بالصحة والعمل والإسكان والخدمات العامة على أنواعها.

(٣)

Sean Kane,

«Iraq's Oil Politics: Where Agreement Might Be Found»,

Peace Works (United States Institute of Peace (USIP)), no. 64 (January 2010).

يؤكد هذا التقرير أن النقاش الدائر في الولايات المتحدة يتمحور حالياً حول تحديد جدول زمني مناسب لسحب القوات الأمريكية من العراق. ويتناول النقاش مسألة أساسية ما زالت مستعصية على الحل حتى الآن، ويمكن أن تنسف ما تحقق من تقدم في العراق، ألا وهي النزاع بين مختلف القوى السياسية للسيطرة على الموارد النفطية وتقاسم عائداتها. وهذا النزاع لا يمكن تجاهله نظراً إلى اعتماد الدولة العراقية بشكل أساسي على العائدات النفطية، وإدراك القوى السياسية أهمية النفط كعامل أساسي في الصراع على السلطة، وتأثيره في مجريات العمل بالنظام السياسي والدستور والوصول إلى تسوية سياسية شاملة تتوقف عليها وحدة البلاد. ويفيد التقرير، في هذا السياق، أن الأكراد ينظرون إلى الدستور العراقي كنص مقدس يضمن المكاسب الاستراتيجية التي تحققت لهم في إقليم كردستان بعد العام ٢٠٠٣، وهم يرغبون في الاتفاق على تقاسم الموارد النفطية بالمحافظة على هذه المكاسب. أما

أنشطة إيران النووية - سواء من خلال استخدام «عقوبات قاسية» أو القيام بعمل عسكري - وإلا لن يكون لديها خيار آخر سوى شنّ هجوم جوي على المنشآت النووية الإيرانية. من ناحيتها، تسعى الولايات المتحدة - في مقابل الضغط الإسرائيلي - إلى تجنب الحرب مع إيران خلال العام ٢٠١٠، بسبب انشغالها في العراق وأفغانستان، وإدراكها أن إيران سترد في أكثر من موقع، وخاصة في مضيق هرمز، الأمر الذي يهدد الإمدادات النفطية في الخليج، ويحول دون استمرار الانتعاش الاقتصادي العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط. وستسعى روسيا إلى الإفادة من أزمة الملف النووي الإيراني من خلال تشجيع طهران على التمسك بموقفها وإبقاء القوات الأمريكية متورطة في الشرق الأوسط أطول مدة ممكنة، من أجل صرف النظر عن جهودها الهادفة إلى توسيع نفوذها في الفضاء السوفياتي السابق.

رابعاً: إن زيادة القوات الأمريكية في أفغانستان محاولة لتغيير قواعد الحرب هناك. لكن الحرارة الحقيقية للصراع في العام ٢٠١٠ لن تكون في أفغانستان، ولكن في باكستان، حيث الصراع مرشح أن يتوسع إلى خارج المنطقة الحدودية، إذ يعتقد أن الجزء الأكبر من قيادة القاعدة موجود في باكستان، وليس في أفغانستان. ومع تزايد الضغط الأمريكي على باكستان من أجل تكثيف العمليات ضد عناصر طالبان على الحدود الباكستانية، وارتفاع وتيرة العمليات العسكرية الأمريكية عبر الحدود، يمكن أن تتصاعد هجمات المجاهدين في أنحاء باكستان. وليس مستبعداً أن يوجه المجاهدون ضربة إلى الهند، في محاولة

الأحداث العالمية، وكذلك عند أبرز التطورات المتعلقة بالشرق الأوسط، كما يأتي:

أولاً: شكل موضوع الركود الاقتصادي العالمي الحدث الأبرز على الصعيد الدولي، وكان لسلسلة التطورات المالية في الولايات المتحدة التي أصابت النظام المصرفي الأمريكي ارتداداتها في معظم دول العالم، بعد أن انتشرت من هناك إلى سائر اقتصادات العالم. ويتوقع التقرير أن ينتهي الركود خلال العام ٢٠١٠، بعدما عاد الانتعاش الاقتصادي على نحو غير ثابت إلى أكثر من مكان في العالم في نهاية العام ٢٠٠٩.

ثانياً: ستسعى روسيا إلى تثبيت عودتها إلى الساحة الدولية كقوة كبرى خلال العام ٢٠١٠، بعدما استنزفت الحروب الأمريكية في أفغانستان والعراق قدرة الولايات المتحدة العسكرية. وسيسمح القرار الأمريكي الأخير بزيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان، إضافة إلى الانشغال الأمريكي بالعالم الإسلامي، لروسيا بأن تعمل على تعزيز نفوذها في الفضاء السوفياتي السابق. ويتوقع التقرير أن تتمكن روسيا من إبعاد جزء كبير من التأثير الغربي والتركي عن أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء وأرمينيا وأذربيجان، وأن تسعى إلى إرساء الأسس لصياغة اتحاد سياسي في الفضاء السوفياتي السابق. ولن تسعى تركيا إلى مواجهة روسيا في القوقاز، بل من المتوقع أن تركز جهودها في منطقة البلقان، وخاصة في البوسنة، بالإضافة إلى العراق.

ثالثاً: تعتقد إسرائيل أن البرنامج النووي الإيراني قد نضج بما فيه الكفاية ليشكل تهديداً حقيقياً لبقاء الدولة اليهودية. وتطالب إسرائيل الولايات المتحدة بوقف

نحو مزيد من التدهور، مع ما يعنيه ذلك من زيادة في عمليات القرصنة على السواحل الصومالية وتحول الصومال مجدداً إلى ملاذ آمن للقاعدة. وقد توصل المشاركون إلى عدد من الاستنتاجات، أبرزها:

- إن الغزو الإثيوبي للصومال في عام ٢٠٠٦، بدعم من الولايات المتحدة، أدى إلى نتائج لم تكن مقصودة، إذ أجمعت أنشطة التمرد، وخاصة حركة الشباب والحزب الإسلامي ضد الحكومة الانتقالية.

- تفاقمت الأزمة الإنسانية التي تواجه الصومال مع وصول عدد النازحين إلى نحو ٣,٦ مليون نازح.

- على الرغم من اتفاق جيبوتي لعام ٢٠٠٨ الذي أدى إلى انتخاب رئيس وحكومة انتقالية، فإن المجتمع الدولي لم يوازن بين ما إذا كان الدعم المستمر للحكومة الاتحادية الانتقالية سيحقق تقدماً حقيقياً في حكم البلاد أو أنه سيسهم في تعزيز الدعم الشعبي للتمرد.

- إذا كان المجتمع الدولي يرى أن الدعم للحكومة الانتقالية مفيد، فعليه زيادة مساعدات التنمية والاستثمار، وتوسيع تمثيل البلدان الإسلامية في قوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، والعمل على تحقيق المصالحة الصومالية ومعالجة أزمة الحكم.

- وإذا كان المجتمع الدولي لا يجد في دعم الحكومة الانتقالية فائدة تذكر وتسهم في وقف التمرد، فما عليه سوى «فك الارتباط البناء»، وسحب الدعم من الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، والعمل في الوقت نفسه على زيادة الاستثمار في مشاريع التنمية في المقاطعات ومؤسساتها المحلية □

للتسبب في نزاع بين الهند وباكستان، الأمر الذي من شأنه أن يدفع باكستان إلى توجيه قواتها باتجاه الحدود مع الهند في الشرق بدلاً من حشدتها على الحدود الغربية ضد المجاهدين.

خامساً: سيشكل الانسحاب الأمريكي من العراق امتحاناً قاسياً لقدرة الفصائل العراقية على العمل معاً من خلال سلسلة من الترتيبات السياسية التي تم الوصول إلى معظمها حتى الآن نتيجة التهويل الأمريكي. وينظر إلى الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها مبدئياً في مطلع آذار/مارس باهتمام، ذلك أن أي فريق سيخرج من الانتخابات بصورة لا تتفق وتطالعته قد يلجأ إلى تنشيط مليشياته.

وأخيراً، في أوروبا، وبعد دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، سوف تسعى ألمانيا وفرنسا إلى قيادة وتفعيل الاتحاد الأوروبي.

(٥)

Stephanie Schwartz,

«International Engagement with Somalia»,

Peace Brief (United States Institute of Peace (USIP)), no. 4 (14 January 2010).

كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتعامل مع الأزمة الصومالية في ضوء التطورات التي يشهدها الصومال؟ هل ينبغي مواصلة تقديم الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية؟ أم ينبغي توسيع قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وتوجيه الدعم للمقاطعات ومؤسساتها المحلية؟ هذه الأسئلة شكلت محور ورشة العمل التي نظمها المعهد الأمريكي للسلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في إطار البحث عن أفضل مقاربة للتعامل مع الوضع الصومالي الذي يتجه